

Distr.: General
10 November 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم أن رسالتكم المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/708) بشأن اعتزامكم تعيين السيد مارتي اهتيساري، ممثلاً خاصاً لكم في عملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، والسيد ألبرت روهان نائباً له، قد عرضت على أعضاء مجلس الأمن. وإنهم يرحبون باعتزامكم ذلك. ويرفقون طيه، كمرجع، المبادئ التوجيهية المتعلقة بعملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، التي وافق عليها فريق الاتصال (الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) وعممت على أعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق). وأرجو ممتناً تميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندري إ. دنيسوف
رئيس مجلس الأمن



المرفق

المبادئ التوجيهية لفريق الاتصال المتعلقة بتسوية وضع كوسوفو

نظر فريق الاتصال في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة وتقرير السفير كاي إيدي، الذي تضمنته، والمتعلق بالاستعراض الشامل للحالة في كوسوفو، اللذين عرضا على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ويدعم فريق الاتصال توصية الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن بالاستناد إلى التقرير والداعية إلى الشروع في عملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤. ويرحب الفريق باعتزام الأمين العام تعيين مبعوث خاص لقيادة هذه العملية. وهو يتطلع إلى تقديم الدعم لجهود المبعوث الخاص وفريقه.

وينبغي أن يحظى الحل التفاوضي بأولوية دولية. وإذا ما بدأت العملية، فلا ينبغي أن تتوقف ولا بد من إنجازها. ويدعو فريق الاتصال الأطراف إلى المشاركة بحسن نية وعلى نحو بناء، والإحجام عن اتخاذ خطوات انفرادية، وبذ جميع أشكال العنف. أما الجهات الداعية إلى العنف فسوف لا يكون لها أي دور تقوم به. وبإمكان المبعوث الخاص أن يتخذ أي تدبير مناسب ضمن الولاية التي تنيطها به الأمم المتحدة بهدف تعليق مشاركة أي فرد أو جماعة أو إقصائها، إذا رأى أن أعمالها لا تساعد على إحراز أي تقدم.

ويدعو فريق الاتصال جميع الأطراف إلى أن تشكل أفرقة تفاوض موحدة وأن تتفق على مواقف مشتركة.

وينبغي أن تتيح العملية مشاركة صرب كوسوفو وسائر مواطنيه وطوائفه بصورة فعلية. وينبغي أيضا التشاور مع الجيران الإقليميين والأطراف المعنية الأخرى عند الاقتضاء.

وسيتوقف إحراز تقدم في عملية تحديد وضع كوسوفو ليس فقط على مستوى مشاركة الأطراف بل وكذلك على الأوضاع على أرض الواقع. ويجب مواصلة تنفيذ المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة خلال عملية تحديد الوضع، كما أن ذلك سيكون عاملا حاسما لإحراز أي تقدم.

ويعيد فريق الاتصال تأكيد الأهمية التي يوليها للحوار البناء والمتواصل على جميع الصعد بين بلغراد وبريشتينا وبين جميع الطوائف في كوسوفو. ويطلب إلى سلطات بلغراد أن تجد في حث صرب كوسوفو على أخذ مكانهم في مؤسسات كوسوفو.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره الفعلي. وينبغي أن يوافق مجلس الأمن على القرار النهائي المتعلق بوضع كوسوفو.

وبناء على ذلك، يُبلغ فريق الاتصال جميع الأطراف المعنية أن نتيجة عملية تحديد الوضع ينبغي أن تستند إلى المبادئ المبينة أدناه:

١ - ينبغي أن تكون تسوية مسألة كوسوفو متفقة تماما مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي، وأن تسهم في تحقيق الأمن الإقليمي.

٢ - ينبغي أن تكون تسوية وضع كوسوفو مطابقة لقيم الديمقراطية والمعايير الأوروبية وأن تسهم في تحقيق المنظور الأوروبي لكوسوفو، ولا سيما تقدم كوسوفو في إطار عملية الاستقرار والانتساب، فضلا عن إدماج المنطقة بأسرها في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

٣ - ينبغي أن تكفل التسوية استدامة التعددية الإثنية في كوسوفو. وينبغي أن تنص على ضمانات دستورية فعالة وآليات مناسبة لضمان تمتع جميع المواطنين في كوسوفو بحقوق الإنسان واحترام حقوق أفراد جميع الطوائف في كوسوفو، بما في ذلك حق اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم سالمين.

٤ - ينبغي أن تتيح التسوية آليات تكفل مشاركة جميع طوائف كوسوفو في الحكومة، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي. ومن شأن الهياكل الفعالة للحكم الذاتي المحلي المنشأة في إطار عملية تحقيق اللامركزية أن تيسر تعايش مختلف الطوائف وتكفل الوصول المنصف للخدمات العامة وتعززه.

٥ - ينبغي أن تشمل تسوية وضع كوسوفو وضع ضوابط محددة لحماية الإرث الثقافي والديني لكوسوفو. وينبغي أن يشمل ذلك أحكاما تحدد الوضع القانوني للمؤسسات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومواقعها وسائر تراث كوسوفو.

٦ - يجب أن تعزز عملية تسوية وضع كوسوفو الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وتكفل بذلك عدم عودة كوسوفو إلى حالة ما قبل آذار/مارس ١٩٩٩. وأي حل منفرد أو نتائج تُحقّق باستعمال القوة لن تكون مقبولة. ولن تطرأ تغييرات في إقليم كوسوفو الحالي، أي لا تقسيم لكوسوفو ولا اتحاد لكوسوفو مع أي بلد أو جزء من بلد. وسيتم احترام السلامة الإقليمية والاستقرار الداخلي للجيران الإقليميين بشكل تام.

٧ - ستكفل تسوية الوضع أمن كوسوفو. كما ستكفل ألا تصبح كوسوفو تشكل خطرا عسكريا أو أمنيا على جيرانه. وستتضمن التسوية أحكاما محددة تتعلق بالترتيبات الأمنية.

٨ - ينبغي أن تسهم عملية تسوية وضع كوسوفو في وضع آليات فعالة لتعزيز قدرة كوسوفو على إنفاذ سيادة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والحفاظ على طابع التعددية الإثنية للشرطة والجهاز القضائي.

٩ - وينبغي أن تكفل عملية تسوية الوضع قدرة كوسوفو على تحقيق التنمية بشكل مستدام سواء اقتصاديا أو سياسيا، وقدرته على التعاون الفعال مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية.

١٠ - ستظل كوسوفو لبعض الوقت في حاجة لوجود مدني دولي وعسكري لتوفير الإشراف المناسب على الامتثال لأحكام التسوية، وكفالة الأمن، وحماية الأقليات بشكل خاص، ومراقبة السلطات ودعمها في إطار التنفيذ المتواصل للمعايير.